مقالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الصومال ومفاتيح النفوذ

هل بدأت معركة إعادة توزيع الأدوار في القرن الأفريقي؟

لم يكن قرار الحكومة الصومالية إمهال سفير الإمارات ٧٢ ساعة لمغادرة البلاد، واستدعاء سفيرها من أبو ظبي للتشاور، مجرد إجراء دبلوماسي عابر في سياق خلاف ثنائي. فالقرار، الذي جاء في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، يعكس وصول التوتر بين مقديشو وأبو ظبي إلى مرحلة أكثر حساسية، ويفتح الباب أمام قراءة أوسع تتجاوز مسألة التدخل في الشؤون الداخلية إلى طبيعة الصراع على النفوذ في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

تتمحور الاتهامات الصومالية حول تجاوز الإمارات للمؤسسات الاتحادية، وإبرام ترتيبات اقتصادية وأمنية مع إدارات إقليمية، ولا سيما في أرض الصومال وبونتلاند وجوبالاند، بما في ذلك الموانئ الاستراتيجية في بربرة وبوصاصو وكسمايو. وترى مقديشو أن هذه العلاقات تكرّس مراكز قوة موازية للدولة، وتحدّ من قدرتها على فرض سلطتها السيادية على أراضيها ومقدراتها. في المقابل، تتمسك أبو ظبي بعلاقاتها مع الصومال، وتعتبر أن دورها السابق في الدعم الأمني والاستثماري لا ينبغي أن يتحول إلى مادة للصراع السياسي.

لكن جوهر الأزمة لا يكمن في وجود الاستثمارات الإماراتية وحدها، بل في طبيعة النفوذ الذي راكمته خلال السنوات الماضية. فالإمارات لم تكتفِ بالاستثمار في البنية التحتية والموانئ، وإنما بنت علاقات مباشرة مع قوى وإدارات محلية، وامتلكت بذلك شبكة مصالح تتجاوز حدود العلاقة التقليدية مع الحكومة المركزية. وهذه المعادلة تضع مقديشو أمام تحدٍ يتجاوز طرد سفير أو إلغاء اتفاقيات؛ إذ يتعلق الأمر بقدرة الدولة على استعادة القرار السياسي والأمني والاقتصادي من مراكز النفوذ المتعددة.

ومن هنا يمكن قراءة التصعيد باعتباره جزءاً من صراع أوسع على مفاتيح الصومال، ليس بالضرورة صراعاً يهدف إلى إخراج الإمارات بصورة نهائية من المشهد. فمصالح الإمارات التجارية والاقتصادية والأمنية متجذرة في المنطقة، ومن الصعب تصور اختفائها بمجرد تراجع التمثيل الدبلوماسي. لكن تقليص مساحة حركتها، وإعادة ضبط علاقاتها مع الإدارات المحلية، قد يكونان جزءاً من التحولات الجارية في ميزان القوى.

وتبرز إثيوبيا في هذا السياق باعتبارها طرفاً يمتلك مصلحة جغرافية واستراتيجية مباشرة. فالدولة الحبيسة تسعى منذ سنوات إلى تأمين منفذ بحري، وهو ما يجعل علاقاتها مع أرض الصومال ذات أهمية خاصة. ولا يتطلب تحقيق هذه المصلحة بالضرورة تقسيم الصومال رسمياً، لكنه قد يجعل ضعف الحكومة الاتحادية وتعدد مراكز القرار بيئة أكثر ملاءمة للتفاوض على ترتيبات بحرية خارج إطار السلطة المركزية. وهنا تتقاطع مصلحة إثيوبيا مع واقع انقسام الصومال، حتى دون افتراض وجود مشروع موحد لتفكيك الدولة.

أما تركيا، التي بنت حضوراً عسكرياً واقتصادياً واسعاً في مقديشو، فتجد نفسها أمام معادلة مختلفة. فهي ترتبط باتفاقيات دفاعية وبحرية مع الحكومة الاتحادية، ولديها مصلحة في استمرار العلاقة مع مؤسسات الدولة المركزية. وقد يشكل تراجع نفوذ الإمارات فرصة لتوسيع حضورها، لكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود تنسيق تركي مع مقديشو لإقصاء أبو ظبي؛ فالتنافس على النفوذ لا يثبت وحده وجود تفاهمات بين الأطراف.

وفي المقابل، يضيف اعتراف كيان يهود بأرض الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ بعداً استراتيجياً جديداً إلى المشهد. فالموقع الجغرافي لأرض الصومال، المطل على خليج عدن والقريب من مضيق باب المندب، يمنح أي علاقة استراتيجية معها أهمية تتجاوز حدودها المحلية. ومن ثم، فإن مستقبل وحدة الصومال لم يعد شأناً داخلياً صرفاً، بل أصبح مرتبطاً بحسابات أمنية وبحرية إقليمية ودولية متشابكة.

ولا يمكن إغفال أمريكا في هذه المعادلة، وإن لم يكن من الضروري افتراض أنها تقف وراء التصعيد الحالي. فهي تمتلك مصالح أمنية في المنطقة، وقد تتقاطع حساباتها مع ضرورة ضبط أدوار بعض القوى الإقليمية، لكنها لا تحتاج بالضرورة إلى إقصاء الإمارات كي تحافظ على مصالحها. وقد يكون ضبط النفوذ وإعادة توزيع الأدوار أكثر اتساقاً مع طبيعة العلاقات المتشابكة بين الطرفين.

وتزداد أهمية هذا المشهد مع اقتراب الصومال من استحقاقات سياسية وانتخابية شديدة الحساسية، في ظل الخلاف بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية حول شكل النظام السياسي والانتخابات وصلاحيات السلطة المركزية. وفي مثل هذه الظروف، يصبح النفوذ الخارجي عاملاً مؤثراً في التوازنات الداخلية، كما تتحول الخلافات المحلية إلى أوراق تفاوض في حسابات القوى الإقليمية.

إن الخطر الحقيقي على الصومال لا يتمثل فقط في احتمال تقسيمه جغرافياً، بل في تحوله إلى دولة موحدة على الخرائط، متعددة السيادات في الواقع؛ حكومة مركزية تدير العاصمة، وإدارات إقليمية تمتلك علاقاتها الخارجية ومصادر تمويلها وترتيباتها الأمنية. وهذه الصورة قد تكون أكثر ملاءمة لبعض القوى من إعلان التقسيم الرسمي، لأنها تتيح استمرار النفوذ دون تحمل كلفة الاعتراف بكيانات جديدة أو الدخول في صراعات مفتوحة حول الحدود والشرعية.

إن خروج سفير الإمارات وعودة سفير الصومال للتشاور يمثلان تصعيداً دبلوماسياً، لكنهما لا يحسمان معركة النفوذ. فالسؤال الحقيقي ليس من سيغادر مقديشو، بل من سيحتفظ بالموانئ، ومن سيمتلك مفاتيح الأمن، ومن ستكون له الكلمة في مستقبل الدولة الصومالية.

وفي القرن الأفريقي، قد لا تكون المعركة على امتلاك الصومال بقدر ما هي على منع الآخرين من امتلاك مفاتيحه. وبينما تتنافس القوى على الموانئ والممرات البحرية ومراكز القرار، يبقى التحدي الأكبر أمام الصوماليين هو بناء دولة تستطيع أن تكون صاحبة القرار في أرضها، لا مجرد ساحة تتقاطع فوقها قرارات الآخرين، ومع الأسف، لن يتحقق ذلك ما دامت الضباع تحيط بالفريسة من كل جانب. ولن تعود الصومال موحدة إلا بعودة الخلافة الراشدة، حاميةِ عرين المسلمين، التي تقطع آمال الغرب، وتعيد إلى تلك الشعوب كرامتها، ليعيشوا في ظلها بسعادة وأمان. خلافة راشدة تدير شؤون الحكم بما أنزل الله، تحت راية خليفة واحد وقرار سياسي واحد، وتكون مقدّرات الصومال الطبيعية والجغرافية والسياسية في خدمة المسلمين. اللهم اجعل هذا اليوم قريباً، اللهم آمين.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم